الحياة الحزبية في إسبانيا

أ.د. ستار جبار الجابري

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

Sattar.aljaberi@cis.uobaghdad.edu.iq

الحياة الحزبية في إسبانيا

أ.د. ستار جبار الجابري

الملخص :

إن التجربة الإسبانية في التحول الديمقراطي تعدّ إحدى أهم التجارب العالمية منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين، لأنها جاءت في أعقاب نظام ديكتاتوري صارم، وبدأ التحول الديمقراطي بعد وفاة الجنرال فرانسيسكو فرانكو نهاية العام ١٩٧٥، الذي يعد نقطة تحول في تاريخ إسبانيا، إذ تعدّ عملية تحول ديمقراطي ناجحة ومؤثرة, والواقع أن تجربة إسبانيا جديرة بالتأمل, فهي ليست تجربة انقلابية أو ثورية أو فوضوية, بل على العكس فقد قاد النظام بنفسه عملية إصلاح سياسي طويلة انتهت إلى تكريس نظام ديمقراطي قوي، وسنتناول في بحثنا هذا ثلاثة محاور: أولها عن التحول الديمقراطي في إسبانيا، وثانيها عن قانون الأحزاب السياسية في إسبانيا، وثالثها الأحزاب السياسية ودورها في الحياة الحزبية الإسبانية.

Party life in Spain

Prof.Dr. Sattar Jabbar Al-Jaberi
Center for Strategic and International Studies
University of Baghdad

Abstract:

The Spanish experience in democratic transition is considered one of the most important global experiences since the 1970s, because it came after a strict dictatorial regime. The democratic transition began after the death of General Francisco Franco at the end of 1975, which is considered a turning point in Spain's history, as it is considered a successful and influential democratic transition process. In fact, the Spanish experience is worthy of contemplation, as it is not a coup, revolution or chaotic experience. On the contrary, the regime itself led a long process of political reform that ended with the establishment of a strong democratic system. In this research, we will address three axes: the first is about the democratic transition in Spain, the second is about the law of political parties in Spain, and the third is about political parties and their role in Spanish party life.

المقدمة :

إن التجربة الإسبانية في التحول الديمقراطي تعدّ إحدى أهم التجارب العالمية منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين، والتي يمكن الإفادة منها لاستخلاص الدروس والعبر، ذلك إنها جاءت في أعقاب نظام ديكتاتوري صارم، كان نتاج لحرب أهلية طاحنة (١٩٣٦-١٩٣٩)، فبدأ التحول الديمقراطي بعد وفاة الجنرال فرانسيسكو فرانكو نهاية العام ١٩٧٥، الذي يعد نقطة تحول في تاريخ إسبانيا، إذ تعدّ عملية تحول ديمقراطي ناجحة ومؤثرة, ويمكن عدّها أنموذجاً أكثر إلهاماً في مراحل الانتقال إلى الديمقراطية, بحكم خصوصية تجربتها في الإصلاح من الداخل, أي من داخل النظام. والواقع أن تجربة إسبانيا جديرة بالتأمل, فهي ليست تجربة انقلابية أو ثورية أو فوضوية, بل على العكس فقد قاد النظام بنفسه عملية إصلاح سياسي طويلة انتهت إلى تكريس نظام ديمقراطي قوي، ابتدأت بواكيرها منذ تعيين الجنرال فرانكو الملك خوان كارلوس خليفة له ليقود عملية إصلاح داخلية, ويمثل مرحلة فارقة على طريق التغيير السلمي الديمقراطي الآمن .

سنتناول في بحثنا هذا ثلاثة محاور: أولها عن التحول الديمقراطي في إسبانيا، وثانيها عن قانون الأحزاب السياسية في إسبانيا، وثالثها الأحزاب السياسية ودورها في الحياة الحزبية الإسبانية.

أولاً : التحول الديمقراطي في إسبانيا

تعرَّف مرحلة التحوَّل الديمقراطي بأنَّها المدة الزمنية التي تفصل بين سقوط النظام الدكتاتوري، والتحول إلى نظام ديمقراطي وترسيخه، وجوهر هذه المرحلة هو [١]:

١- قبول الفاعلين السياسيين كافة بشرعية المؤسسات الجديدة لتحقيق الديمقراطية الاقتصادية، التي تُحقق نمط متساوي لتوزيع السلع والخدمات والوصول إلى الديمقراطية الاجتماعية .

٢- منح مختلف فئات المجتمع القدر نفسه من حقوق المشاركة .

٣- تكريس النمط الجديد من مؤسسات العهد الديمقراطي .

وهنالك عدة عوامل داخلية، وأخرى خارجية تدفع باتجاه التحول الديمقراطي منها:

١- عجز النظم التسلطية في حصولها على الرضى الشعبي مما حدا بها إلى فقدان شرعيتها على المستوى الداخلي، ثم الإطاحة بهذه النظم .

٢- وجود عوامل واعتبارات داخلية تتعلق بشروط ومتطلبات التحول الديمقراطي سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

٣- ظهور قوى سياسية ديمقراطية تعمل على تحقيق التحول الديمقراطي.

٤- التطلعات الشعبية المتزايدة وما يترتب عليها من مطالب سياسية، واجتماعية واقتصادية.

٥- عدم قدرة النظام السياسي القائم على إشباع تلك التطلعات لعدم وجود مؤسسات تمثيلية لاستيعابها سيؤدي إلى مزيد من الإحباط والغضب غير المنظم الذي يهدد النظام القائم.

وتعد تجربة خوان كارلوس دي بوربون (Juan Carlos de Borbón) ملك إسبانيا السابق تجربة فريدة في نقل مسيرة بلاده من الديكتاتورية نحو الديمقراطية فيما سمي بالمسيرة الخضراء. ففي يوم ٢٢ تموز ١٩٦٩ صادق البرلمان الإسباني على تعيين خوان كارلوس وريثاً للعرش بدلاً من والده خوان ألفونسو الذي كانت علاقاته سيئة بفرانكو. وأقسم الأمير الشاب في ذلك اليوم على رعاية وتنفيذ القوانين الأساسية للمملكة الإسبانية ومبادئ الحركة الوطنية (أي أيديولوجية فرانكو)، ولكنه مع ذلك اعتمد على الصلاحيات التي منحتها له تلك القوانين للدفع قدماً باتجاه تغيير النظام الدكتاتوري وتمهيد الطريق أمام إحلال الديمقراطية محله[٢].

وبعد وفاة فرانكو في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٥، أصبح خوان كارلوس الأول ملكاً على إسبانيا وتم تنصيبه بعد يومين من ذلك التاريخ، ومنذ انطلاقة العملية السياسية ما بعد فرانكو، طرحت خمسة مشاريع إصلاح سياسية رئيسة، كان الثلاثة الأولى منها قابلة للتطبيق، أما المشروعان الأخيران فكانا غير قابلين للتطبيق، وهي كالآتي [٣]:

١- مشروع إصلاحات سياسية شكلية محدودة من قبل بعض شخصيات نظام فرانكو.

٢- مشروع إصلاحي يقوم على القطيعة مع نظام فرانكو كونه يفتقد للشرعية الكافية لطرح أي مشروع سياسي إصلاحي يأتي من داخل نظام الحكم ذاته، وحظي هذا المشروع في بداية طرحه بتأييد الحزب الاشتراكي العمالي والحزب الشيوعي وأحزاب يسارية وقومية وإقليمية.

٣- مشروع إصلاحي حقيقي للانتقال نحو الديمقراطية قاده رجال من النظام نفسه، تزعمه عدد من الشخصيات السياسية الشابة ذات التوجهات الليبرالية، ومن أبرزهم أدولفو سواريث، وألفونسو أسوريو، وتوركواتو فرناندیث ميراندا، وميغيل ايريرو دي مينيون، وأوسكار الثاغا.

٤- مشروع اعتمد النهج الثوري اليساري المتطرف .

٥- مشروع اعتمد على الاستمرار بنهج نظام فرانكو دون أي اصلاح سياسي .

أحدث الحراك بشأن هذه المشاريع السياسية نزاعاً تم حله من قبل المجتمع المدني الإسباني الذي أكد رغبته في تحقيق تغيير هادئ، بعيداً عن أي شكل من أشكال التطرف، وذلك من خلال توجهه بثبات لصالح مشروع الإصلاح الديمقراطي الحقيقي، وإن كان نشأ من داخل النظام الديكتاتوري نفسه بعد وفاة الجنرال فرانكو، وتوصل الملك خوان كارلوس إلى أن الاستمرار بنهج فرانكو نفسه سيعرض الملكية للخطر، الأمر الذي شجعه على البحث عن مشروع إصلاح سياسي

حقيقي يضمن عودة الملكية وبقائها في أعلى هرم السلطة، وكان من أهم القرارات التي اتخذها فور توليه العرش في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٥، تجديد الثقة برئيس الحكومة كارلوس أرياس نافارو الذي سبق أن عينه الجنرال فرانكو مطلع عام ١٩٧٤، وتعيين توركواتو فرناندیث ميراندا رئيساً للمجلس التشريعي[٤].

وعلى الرغم من دعمه أول الأمر لمشروع الإصلاح السياسي الشكلي، فضلاً عن أن سلوكه السياسي منذ تنصيبه ولياً للعرش في العام ١٩٦٩ وحتى وفاة فرانكو لم يكن يشير إلى إمكانية تبنيه إصلاحاً حقيقياً، بيد أن جمود حكومة نافارو ازاء الشروع بإصلاحات حقيقية، وظهور واقع دولي جديد لصالح إقامة النظم الديمقراطية كما في البرتغال واليونان، الأمر الذي أثار توتراً شديداً بين الحكومة والحزب الاشتراكي العمالي والقوى السياسية اليسارية الرافضة للتغيير من أعلى الهرم، أدى إلى التحول بموقف الملك باتجاه الإصلاح الديمقراطي الحقيقي[٥].

قدّم رئيس الوزراء أرياس نافارو استقالته التي قبلها الملك، ووقع اختياره على أدولفو سواريث إحدى الشخصيات السياسية البارزة والشابة في النظام الفرانكوي، والداعية لمشروع إصلاحات سياسية حقيقية، وقرر تعيينه رئيساً لحكومة جديدة في الأول من تموز ١٩٧٦[٦].

وكانت أولى خطوات الملك خوان كارلوس لتشجيع إحلال الديمقراطية في البلاد تمثلت في الإفراج عن المعتقلين السياسيين، والتصالح مع أحزاب المعارضة، وتخفيف القبضة الأمنية على المجتمع، فضلاً عن وضع شخصية ليبرالية على رأس الحكومة هو أودولفو سواريث لتجمع الحكومة وزراء تتوافق عليهم كل من قوى النظام القديم والإصلاحيين من داخل النظام من ناحية وقوى المعارضة من ناحية أخرى، وقيامه بتشكيل حكومة توافقية قوامها القوى الليبرالية من الجانبين، ووضع قانون انتخابي جديد والاستفتاء على برنامج للإصلاح السياسي في عام١٩٧٦، والاستفتاء على الدستور عام ١٩٧٨ [٧].

سعت حكومة سواريث فور تسنمها مهامها إلى تحقيق أهدافها في ثلاث مراحل، هي[٨]:

١- العمل على إقرار قانون الإصلاح السياسي في المجلس التشريعي، وتنظيم استفتاء شعبي لمنح الشرعية لمشروع الاصلاحات الديمقراطية الحقيقية .

٢- تفكيك القوى التي كانت تعمل على إعاقة ممارسة الحريات العامة، والعمل على عملية المصالحة بين المواطنين الإسبان، والسماح بالعمل السياسي للمزيد من القوى السياسية ونقابات العمال، فضلاً عن نشر قواعد وضوابط تنظيم الانتخابات الحرة .

٣- الدعوة لعقد انتخابات حرة عامة لأول مرة منذ عام ١٩٣٦، ليقرر الشعب إرادته .

ويعدّ تأييد الملك خوان كارلوس لقانون الإصلاح السياسي الذي وافق عليه البرلمان يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٦م بأغلبية كاسحة (٩٤%) في استفتاء شعبي نظم في ١٥ كانون الأول ١٩٧٦ من أجرأ خطواته، وكان العلامة الفارقة التي أعلنت بدأ ما يُعرف باسم (المرحلة الانتقالية) نحو الديمقراطية، ويعدّ إصدار هذا القانون نقطة تحول تاريخية شكلت نهاية النظام الفرانكوي، وانطلاقة حقيقية لعملية الانتقال نحو الديمقراطية[٩].

ومن أهم أعمال حكومة سواريث إلغاء المؤسسات القمعية، وفي مقدمتها محكمة الأمن العام، وأجهزة الرقابة الإعلامية والنشر، وإلغاء الحزب الواحد الحاكم، وإصدار قرارات عفو جديدة لإطلاق سراح المزيد من السياسيين المعتقلين، وتنظيم علاقة أفراد القوات المسلحة بالعمل السياسي، وتعديل قانون تسجيل القوى السياسية ونقابات العمال من خلال السماح للمزيد منها بالعمل السياسي، وتبني نظام انتخابي جديد يسهل تنظيم انتخابات شرعية عامة في البلاد، فضلاً عن تنظيم علاقات العمل بين نقابات العمال وأرباب العمل وإدارات الدولة [١٠].

وتعد إجازة الأحزاب السياسية والنظام الانتخابي من أهم أولويات الحكومة الجديدة في إطار التحول نحو الديمقراطية، فبعد تدهور صحة الجنرال فرانكو في العام ١٩٧٤، تمت المصادقة على قانون (النظام الأساسي للتجمعات السياسية)، ونص على التساهل مع تشكيل تجمعات سياسية، على أن لا تتعارض مع توجهات النظام، وجوهر (لائحة القوانين الأساسية) . وعلى الرغم من عدم فاعليته، فقد كانت لهذا القانون أهمية تمثلت بتجديد مهم في شخصيات نظام فرانكو، والتي أنشأت بعض التشكيلات السياسية، وأصبحت فيما بعد أطرافاً مهمة في عملية الانتقال الديمقراطي، ومن أبرز تلك الشخصيات أدولفو سواريث الذي ترأس تنظيم عرف باسم (وحدة الشعب الإسباني)، وفدريكو سيلفا وألفونسو أوسوريو الذين أسسا تنظيم (الاتحاد الديمقراطي الإسباني)، وفيما بعد أسس فدريكو سيلفا حزب التحالف الشعبي اليميني الذي تحول إلى أحد الحزبين الرئيسين في إسبانيا، وتغير نهاية عقد الثمانينيات إلى اسم الحزب الشعبي[١١].

ولم يقتصر التجديد وإعادة التنظيم على السياسيين في نظام فرانكو، فأحزاب المعارضة هي الأخرى شهدت تجديداً مماثلاً، ففي نهاية العام ١٩٧٤ عقد الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني مؤتمره الثالث عشر في مدينة سورزانز في فرنسا، بحضور ما لا يقل عن (٢٥٠٠) عضواً، وتم انتخاب قيادة جديدة ترأسها فيليب غونثالث، وازداد عدد المشاركين في المؤتمر العام الذي عقد في مدريد نهاية العام ١٩٧٦ إلى أكثر من (٩٠٠٠) عضو، وكان هدف الحزب الرئيس تعزيز الهوية

السياسية للحزب، وعزل الحزب الشيوعي الإسباني، وجذب أكبر عدد ممكن من المتعاطفين معه لصفوف الحزب الاشتراكي [١٢].

أما بالنسبة للحزب الشيوعي الإسباني، فإن حالته تختلف عن الحزب الاشتراكي، فقد تأخر الاعتراف به، بسبب شدة نشاطاته المعادية لنظام فرانكو، ولكن بعد وفاة فرانكو بدأ الحزب بالاعتدال لغرض تحقيق هدفه بالسماح له بالعمل السياسي، وكان ذلك الاعتدال استجابة للشروط التي وضعتها حكومة سواريث، وأهمها قبول الملكية، واحترام رموز مؤسسات الدولة كافة، ونبذ أشكال العنف، وبالفعل أعلنت حكومة سواريث في ٩ نيسان ١٩٧٧ السماح بالعمل السياسي للحزب الشيوعي الإسباني [١٣].

تميزت منظومة الأحزاب السياسية الإسبانية في بداية العملية الانتقالية بكثرة مكوناتها، إذ بلغ عددها (٨٧) قوة سياسية خلال الانتخابات الأولى التي نظمت في العام ١٩٧٧، أما بالنسبة لتمويل تلك القوى، فإنها تبدو ضعيفة وغامضة، إذ كان أكثرها يعتمد على مساعدات الدولة وفقاً لنسبة تمثيلها البرلماني، الأمر الذي أدى إلى انقراض الأحزاب الصغيرة التي لم تحصل على تمثيل في البرلمان. ومن أهم القوانين التي أقرتها حكومة سواريث في وقت مبكر القانون الانتخابي، والذي نص على الاقتراع العام والمباشر والسري بما ينسجم مع الأنظمة الديمقراطية، وتم اعتماده في الانتخابات العامة التي أجريت في ١٥ حزيران ١٩٧٧، ويمكن عدّ النظام الانتخابي الاسباني قريباً من الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الأغلبية، وما يترتب على ذلك من فائدة لصالح القوى السياسية الكبرى، وضرر على فرص تمثيل القوى السياسية الصغيرة، وكان هدف اعتماد ذلك النظام ضمان توفير التماسك والاستقرار للسلطة التنفيذية، بما ينسجم مع متطلبات نجاح العملية الانتقالية، وتجنب دخولها في أزمات كما كان يحدث في إيطاليا [١٤].

توجه الناخبون الإسبان لأول مرة بعد أكثر من أربعة عقود للانتخابات في ١٥ حزيران ١٩٧٧، ولم تتوجه أصوات الناخبين استجابة لتقليد حزبي، بل استجابة لاندفاعات تتعلق بطبيعة المواضيع السياسية المطروحة آنذاك، وتأثير الزعامات السياسية، وفقدان الثقافة الديمقراطية، ويعدّ ذلك مسألة طبيعية في عمليات الانتقال الديمقراطي، إذ لم يكن الرأي العام الإسباني ناضجاً ذلك الوقت، وكان المجتمع يميل إلى الاستقرار أكثر من الحرية، وكذلك كان يميل إلى المساواة أكثر من الحرية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بوضعه الاقتصادي . وقد أكدت نتائج الانتخابات الأولى والثانية، تأثر الناخبين الإسبان بالزعامات السياسيين لقلة خبرتهم الانتخابية آنذاك، وتركز على كل من أدولفو

سواريث وفيليب غونثالث وسانتياغو كاريو ومانويل فراغا زعماء أحزاب اتحاد الوسط الديمقراطي والاشتراكي والشيوعي والتحالف الشعبي اليميني .

وكانت هنالك العديد من الأَسباب المباشرة لنجاح إقامة الديمقراطية في اسبانيا، منها[١٥] :

١- استعداد القائمين على السلطة للتخلي عن سلطتهم إذ ما احتفظوا بمزاياهم .

٢- اختصار المفاوضات الرئيسة على النخبة من ابناء الوطن، أي استبعاد عناصر الكتل الشعبية، إلا اذا عدّت تهديداً لأي اتفاق يمكن التوصل اليه .

٣- عدم الربط بين المطالب السياسية والاقتصادية، كطلبات الأَجور التي تطالب بها نقابات العمال.

٤- الحنكة السياسية التي تمتع بها قادة المرحلة الانتقالية، والمتمثلة بالملك خوان كارلوس، ورئيس الوزراء أدولفو سواريث، ثم من بعده رئيس للوزراء فيليب غونثالث .

٥- الحلول الذكية للموازنة بين القدرة المركزية والحقوق الإقليمية.

وكان المشروع الاصلاحي قد انطلق من الحاجة إلى تحويل الدولة من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي من خلال إشراف الدولة وسيطرة سلطاتها على سير هذا التحول، واتصف ذلك بأنه ضم مكونات الديكتاتورية التي كانت قائمة أصلاً، ومكونات ديمقراطية نشأت في حقبة ما بعد وفاة فرانكو، وسهل ذلك عملية الانتقال السلمي الديمقراطي [١٦].

ويمكن تلخيص تلك التجربة في أنها اعتمدت على نهج الإصلاح الدستوري والقانوني، ووجود حزب إصلاحي قوي قاد الإصلاحات من داخل النظام القديم, وشخصيات إصلاحية برزت من داخل النظام, كان في مقدمتهم سواريث الذي كان له دوراً محورياً في عملية الانتقال, كما كان للنخبة الحاكمة دوراً مساعداً ومكملاً لعملية الإصلاح من الداخل. فقد كانت تلك النخبة أكثر انفتاحا على العالم الخارجي, وأكثر مساندة للإصلاحات الديمقراطية, أي مثلت جيلاً جديداً في السياسة, واضطلعت ببداية عمليات الإصلاح الاقتصادي منذ عهد فرانكو, والتي كانت مدخلاً للإصلاح السياسي بعد ذلك, أي في حقبة ما بعد فرانكو [١٧].

فضلاً عن ذلك, أعطيت مساحة أوسع لأحزاب المعارضة التي قامت بدورها بعملية إصلاح داخل أحزابها لتتواءم مع التجربة الجديدة, بعيداً عن فكرة الانقلابات أو الأيديولوجيات المتشددة, مثل حالة الحزب الشيوعي الذي لم يكن معترفاً به, ثم قام بمراجعة فكرية أدت إلى اندماجه في التجربة السياسية، إلى جانب الدور الذي مارسته منظمات المجتمع المدني والمثقفين في تلك العملية، وكان الإصلاح في النهاية تدريجيا, ليولد نظام جديد من رحم النظام القديم. والواقع أن

مرتكز التقاء القوى السياسية (سواء انتمت إلى الحزب الحاكم أو المعارضة) تمثل في الأرضية الليبرالية التي قامت عليها, فالتوجه الليبرالي الذي يمثل أفكار الاعتدال والوسطية والانفتاح كان هو التوجه الغالب في مرحلة الانتقال، فالليبراليون داخل الحزب الحاكم (اليميني), والاشتراكيون الديمقراطيون داخل الحزب الاشتراكي (اليسار) هم الذين شكلوا قوى الإصلاح الحقيقية, بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية [١٨].

ثانياً : قانون الأحزاب السياسية في إسبانيا

أشار قانون الأحزاب السياسية الإسباني الصادر في ٢٠٢٢ إلى بيان الأسباب التي استدعت تشريعه، فذكر في المادة الأولى إلى أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن الأحزاب السياسية، وهو القانون الذي صدر ما قبل الدستور، بأنه كان مختصراً في المواد والمحتوى، وكان يهدف في المقام الأول إلى إرساء إجراء بسيط للتكوين الحر للأحزاب السياسية، وأن بقية الأحكام التي تشكل الوضع القانوني ما قبل تشريع هذا القانون مستمدة من ما هو وارد في الدستور نفسه، ومن القواعد التي تحدد وظيفتها ودورها الأساسي في النظام الديمقراطي، مثل اللوائح البرلمانية أو قانون الانتخابات، أو تلك المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية، وأنه بعد مرور ما يقرب من خمسة وعشرين عاماً على إقرار قانون الأحزاب لعام ١٩٧٨، أصبح من الواضح أن وجود قانون غير مكتمل ومجزأ للأحزاب لا يكفي في إطار ديمقراطية ناضجة ومتماسكة، لاسيما بعد زيادة أهمية الأحزاب في الحياة السياسية، ولهذا السبب فإن إصلاحه أصبح ضرورياً، وأشار القانون إلى عدد من الأسباب المهمة، وهي[١٩]:

١- يتعلق الأمر بجمع الخبرات المتراكمة على مر السنين بشكل واضح ومنهجي، آخذين بنظر الاعتبار القوة التي يكمل بها المجتمع عمل المؤسسات ويفتح آفاقا جديدة للمشاركة أو العلاقة معها من خلال أدوات مثل الجمعيات والمؤسسات أو الأحزاب السياسية نفسها، والتي تخضع للتحديث التشريعي، لاسيما وأن الأحزاب السياسية تشكل جزءً أساسياً من البنية الدستورية، وتؤدي وظائف ذات أهمية دستورية أساسية، وبهدف ضمان عمل النظام الديمقراطي والحريات الأساسية للمواطنين، ومنع أي حزب سياسي من أن يكون قادراً على مهاجمة هذا النظام الديمقراطي، وتبرير العنصرية وكراهية الأجانب أو دعم العنف، ولتحقيق هذه الأغراض، لابد من وضع إجراء قضائي لحظر الحزب بسبب تقديمه دعماً سياسياً حقيقياً وفعالاً للعنف أو الإرهاب، وهو إجراء يختلف عن الإجراء المنصوص عليه في قانون العقوبات لحل الجمعيات غير المشروعة للأسباب المنصوص عليها في مواده ٥١٥ و ٥٢٠.

٢- من أجل جعل هذه الأهداف فعالة، يتضمن هذا القانون للأحزاب السياسية، الذي يطور الأحكام الأساسية الواردة في المواد ١ و٦ و٢٢ و٢٣ من الدستور، ثلاثة عشر مادة، مجمعة في أربعة فصول، ويستكمل بثلاثة أحكام إضافية - والتي تتضمن إصلاح مادتين من القانون (٥) الصادر في ١٩ حزيران ١٩٨٥ بشأن النظام الانتخابي العام، والمادة (٦١) من القانون (٦) الصادر في ١ تموز ١٠٨٥، بشأن السلطة القضائية، وحكم انتقالي، وإلغاء حكمين ختاميين.

٣- الفصل الأول يكرس مبدأ الحرية في جوانبه الثلاثة: حرية الإبداع، وحرية الانتماء، وحرية العضوية، ويكمل إجراءات إنشاء الأحزاب السياسية، باستكمال الأحكام القائمة وتوضيح جوانبها. وعليه فالقانون لا يُدخل تغييرات جوهرية كبيرة على هذا القسم، وذلك احتراماً لمبدأ الحد الأدنى من التدخل استناداً للدستور. فتسجيل قرار التأسيس والنظام الأساسي في سجل الأحزاب السياسية يمنح الحزب الشخصية القانونية، ويجعل دستور الحزب ونظامه الأساسي علنيين، ويلزم السلطات العامة، ويشكل ضمانة للغير الذين يتعاملون مع الحزب.

٤- إن أهم الميزات الجديدة للقانون موجودة في الفصل الثاني، الذي تضمن تحديد المعايير الأساسية لضمان التفويض الدستوري بأن يكون تنظيم الأحزاب السياسية وعملها ونشاطها ديمقراطياً ومتوافقاً مع أحكام الدستور والقوانين، وتطوير ما ورد في المادة ٩ "الوظائف الموكولة إليهم دستورياً بطريقة ديمقراطية ومع الاحترام الكامل للتعددية". إذ يسعى هذا القانون من خلال المادتين ٧ و٨، إلى الجمع بين احترام القدرة التنظيمية والوظيفية للأحزاب من خلال أنظمتها الأساسية، مع اشتراط بعض العناصر الأساسية التي تضمن تطبيق المبادئ الديمقراطية في تنظيمها داخلياً وفي عملهم، ويتم ذلك "لضمان الوفاء الفعال بالوظائف الموكلة إليهم دستورياً وقانونياً، وفي نهاية المطاف، المساهمة في ضمان الأداء الديمقراطي للدولة". أما المادة التاسعة فتسعى إلى ضمان احترام الأحزاب للمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولتحقيق ذلك فإن هذا القانون يسرد السلوكيات التي تنتهك هذه المبادئ بشكل واضح، إذ يقيّم القانون في المقام الأول أن المقارنة بين الطبيعة الديمقراطية للحزب واحترامه للقيم الدستورية، ليس من خلال النظر إلى الأفكار أو الأهداف التي يعلنها الحزب نفسه، بل من خلال النظر إلى أنشطته ككل.

٥- بمجرد أن ينص القانون على واجب الأحزاب السياسية في احترام المبادئ الديمقراطية والقيم الدستورية، لابد من تطوير العناصر الإرشادية التي تسمح بمعرفة متى لا يتوافق الحزب مع هذه المبادئ، ويحدد الفصل الثالث الضمانات القضائية القائمة للدفاع عن الحقوق والمبادئ الدستورية،

ويذكر أن السلطة القضائية وحدها هي المختصة بمراقبة عدم شرعية أفعالها، أو تقرر في حالة الانتهاكات المتكررة والخطيرة، حل الحزب السياسي أو تعليق نشاطه.

٦- يكتمل التنظيم الوارد في هذا القانون بالإشارة إلى القواعد القانونية الأخرى المتعلقة بتمويل الأحزاب (الفصل الرابع) ومع العديد من الأحكام التكميلية التي تسمح، من بين أمور أخرى، بتطبيق أحكام القانون الجديد، وتعديل قانون السلطة القضائية وقانون النظام الانتخابي العام.

جاء في الفصل الأول[٢٠] من القانون "حول إنشاء الأحزاب السياسية" في المادة (١) تحت عنوان (حرية الانتماء) بأنه يجوز للإسبان إنشاء أحزاب سياسية بحرية وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون، وأن العضوية في الحزب السياسي حرة وطوعية، ولا يجوز إجبار أحد على تشكيل حزب أو الانضمام إليه أو البقاء فيه، وجواز إنشاء وتسجيل الاتحادات الحزبية بموافقة صريحة من هيئاتها المختصة. أما المادة (٢) التي جاءت تحت عنوان (القدرة على التأسيس) بأنه يجب أن يكون مؤسسو الحزب السياسي أشخاصاً طبيعيين، بالغين، ممارسين لحقوقهم بشكل كامل، وغير خاضعين لأي شرط قانوني يمنعهم من ممارسة هذه الحقوق، ولم يتم إدانتهم جنائياً بارتكاب جريمة تكوين جمعية غير مشروعة، أو عن أي من الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في الفصول من الحادي والعشرين إلى الرابع والعشرين من قانون العقوبات، وأنه يجوز للأحزاب السياسية القائمة أن تنص في أنظمتها الأساسية على إنشاء المنظمات الشبابية والاعتراف بها. أما المادة (٣) والتي حملت عنوان (الدستور والشخصية الاعتبارية) فجاء فيها أنه يجب أن يتم إضفاء الطابع الرسمي على اتفاقية التأسيس من خلال قانون تأسيسي، والذي يجب تسجيله في وثيقة عامة، وأن يحتوي على اسم الحزب المقترح تشكيله، وأعضاء الهيئات الحاكمة المؤقتة، والعنوان والنظام الأساسي الذي سيخضع له الحزب الذي يسعى إلى التأسيس، ولا يجوز أن يتضمن الاسم ألفاظاً أو عبارات تؤدي إلى خطأ أو التباس بشأن هويتهم أو تكون مخالفة للقوانين أو الحقوق الأساسية للأفراد، ولا يجوز أن يتطابق أو يتشابه أو يتماهى مع أي طرف آخر سبق تسجيله في السجل أو أعلن عدم شرعيته أو حله أو تعليقه بقرار قضائي، أو مع هوية الأشخاص الطبيعيين، أو مع اسم أي جهة قائمة مسبقاً، وتكتسب الأحزاب السياسية الشخصية القانونية بتسجيلها في سجل الأحزاب السياسية في وزارة الداخلية، وذلك بعد تقديم قانون تأسيسها موقعاً من مؤسسيها، مصحوباً بالوثائق التي تثبت الالتزام بالمتطلبات المنصوص عليها في هذا القانون. أما المادة (٤) والتي حملت عنوان (التسجيل في السجل) فجاء فيها أن يقوم مؤسسو الأحزاب السياسية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيلها، وأنهم مسؤولين شخصياً وبالتضامن عن الالتزامات المتعاقد عليها مع أطراف ثالثة

عندما يصرحون بأنهم يتصرفون نيابة عن الحزب. وأنه خلال عشرين يوماً من تاريخ تقديم الوثائق الكاملة إلى سجل الأحزاب السياسية، تقوم وزارة الداخلية بالشروع في تسجيل الحزب، ويضفي التسجيل الشخصية القانونية، ويجعل والنظام الأساسي للحزب علنياً وملزماً للسلطات العامة، ويشكل ضمانة للغير الذين يتعاملون مع الحزب ولأعضائه. ويعد التسجيل في السجل ساري المفعول إلى أجل غير مسمى طالما لم يتم التأشير بتعليقه أو حله في السجل. أما المادة (٥) المعنونة (دراسة متطلبات التسجيل) فجاء فيها: أنه عند ملاحظة عيوب شكلية في عقد التأسيس أو في الوثائق المرفقة به أو عدم أهلية المؤيدين تقوم وزارة الداخلية بإخطار الجهات المعنية بذلك ليتسنى لها تصحيح العيوب المذكورة، وفي هذه الحالة يتم تعليق مدة التسجيل من لحظة الإخطار ويتم استئنافها بمجرد تصحيح الأخطاء بشكل صحيح. وعندما تكشف الوثائق المقدمة عن دلائل معقولة بشأن عدم مشروعية الحزب جنائياً، تقوم وزارة الداخلية بإبلاغ النيابة العامة، خلال مدة العشرين يوماً المنصوص عليها، بقرار مسبب مصحوباً بالأدلة المتاحة، وتختار النيابة العامة خلال عشرين يوماً من تاريخ استلامها للإخطار المشار إليه اعتماداً على ما إذا كانت مؤشرات عدم المشروعية الجنائية تعد كافية أم لا، ويجوز الطعن في الإجراءات الإدارية أمام محكمة المنازعات الإدارية وفقاً لأحكام قانون محكمة المنازعات الإدارية.

أما الفصل الثاني من القانون (حول تنظيم وعمل ونشاطات الأحزاب السياسية)[٢١]، فقد جاء في المادة (٦) بعنوان (المبادئ الديمقراطية والقانونية) أنه تلتزم الأحزاب السياسية في تنظيمها وعملها ونشاطها بالمبادئ الديمقراطية وأحكام الدستور والقوانين. وفي المادة (٧) بعنوان (التنظيم والتشغيل) أنه يجب أن يكون البناء الداخلي للأحزاب السياسية وطريقة عملها ديمقراطياً، وأنه يجب أن يكون للأحزاب جمعية عامة تضم جميع أعضائها، الذين يجوز لهم العمل بشكل مباشر أو من خلال مندوبين، والتي تكون مسؤولة، كونها أعلى هيئة حاكمة للحزب. وأن تحدد الأنظمة الأساسية الهيئات الإدارية للأحزاب، ويتم تعيينها بالاقتراع الحر والسري. ويجب أن تحدد الأنظمة أو اللوائح الداخلية التي تضعها الهيئات الجماعية مدة كافية لدعوة الاجتماعات لإعداد المسائل التي سيتم مناقشتها، وقواعد المداولة التي يجب أن يحددها المجلس، وإتاحة الفرصة للآراء المتباينة والأغلبية المطلوبة لاعتماد الاتفاقيات بأغلبية بسيطة من الحاضرين أو الممثلين، ويجب أن ينص النظام الأساسي أيضاً على إجراءات الرقابة الديمقراطية على الزعماء المنتخبين. أما المادة (٨) حقوق وواجبات الأعضاء فجاء فيها أنه يجب أن يكون أعضاء الأحزاب السياسية أشخاصاً طبيعيين، بالغين السن القانوني، وكاملي الأهلية، ويكون للجميع حقوق وواجبات متساوية. وأن يتضمن

النظام الأساسي قائمة مفصلة بحقوق الأعضاء، بما فيها المشاركة في أنشطة الحزب وفي الهيئات الإدارية والتمثيلية وممارسة حق التصويت وحضور الجمعية العامة وفقاً للنظام الأساسي. وأنه لا يجوز فرض الطرد وغيره من التدابير التأديبية التي تنطوي على حرمان الأعضاء من حقوقهم إلا من خلال إجراءات محددة، وأن يمنحوا الحق في الاستماع إليهم قبل اتخاذ أي إجراء. وأنه يجب على أعضاء الحزب السياسي الالتزام بالالتزامات الناشئة عن الأحكام القانونية، ومنها مشاركة أهداف الحزب والتعاون لتحقيقها والالتزام بأحكام النظام الأساسي والقوانين والاتفاقيات التي أقرتها الهيئات الإدارية للحزب والعمل بموجبها ودفع الاشتراكات والمساهمات الأخرى التي قد تتوافق مع كل منهم وفقاً للنظام الأساسي. أما المادة (٩) المتعلقة بنشاط الحزب، فقد نصت على أن تمارس الأحزاب السياسية أنشطتها بحرية ويجب عليها احترام القيم الدستورية والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن الحزب السياسي يعد غير قانوني عندما يخالف نشاطه المبادئ الديمقراطية، ومراعاة عدم انتهاك الحريات والحقوق الأساسية، أو تشجيع أو تبرير الهجمات على حياة الأشخاص أو سلامتهم، أو استبعاد واضطهاد الأشخاص بسبب أيديولوجيتهم أو دينهم أو معتقداتهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو جنسهم أو توجههم الجنسي. وكذلك تشجيع أو إضفاء الشرعية على العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، أو تقديم دعم سياسي لعمل المنظمات الإرهابية لتحقيق أهدافها في تقويض النظام الدستوري أو الإخلال بالسلم العام بشكل خطير، ومحاولة إخضاع السلطات العامة أو بعض الأشخاص أو المجموعات في المجتمع لمناخ من الإرهاب أو المساهمة في مضاعفة آثار العنف الإرهابي والخوف والترهيب الناتج عنه.

أما الفصل الثالث المتعلق بـ (حل الأحزاب السياسية أو تعليق نشاطها قضائياً)[٢٢] فجاء في المادة (١٠) بأن إيقاف عمل الحزب يتم بقرار أعضائه للأسباب والإجراءات المنصوص عليها في نظامه الأساسي، أما الحل القضائي فإنه لا يجوز حل الحزب السياسي أو تعليق نشاطه عند الاقتضاء إلا بقرار من السلطة القضائية المختصة إذا ارتكب أفعالاً تندرج ضمن الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات، وعندما يخالف بصفة مستمرة وخطيرة متطلبات البناء الداخلي الديمقراطي وسير العمل، وعندما يكون نشاطهم ينتهك المبادئ الديمقراطية بشكل متكرر وخطير أو يهدف إلى تقويض أو تدمير نظام الحريات أو جعل النظام الديمقراطي مستحيلاً أو القضاء عليه، ويصبح الحل نافذاً من تاريخ قيده في سجل الأحزاب السياسية، وذلك بعد إخطار الحزب نفسه أو الهيئة القضائية التي أصدرت حكم الحل. أما المادة (١١) التي تناولت (الإجراءات) فنصت أنه للحكومة والنيابة العامة الحق في طلب إعلان عدم شرعية الحزب

السياسي ومن ثم حله، ويجوز لمجلس النواب أو مجلس الشيوخ أن يطلب من الحكومة طلب تجريم أي حزب سياسي، وتلتزم الحكومة بإضفاء الطابع الرسمي على طلب التجريم. وتقام دعوى طلب الإعلان المنصوص عليها برفع دعوى أمام الغرفة الخاصة للمحكمة العليا المنصوص عليها في المادة (٦١) من القانون الأساسي للقضاء، والتي تقدم إليها الوثائق التي تثبت وجود أسباب غير مشروعة، وتقوم المحكمة فوراً بإخطار الحزب السياسي المتضرر، وتحيل إليه الدعوى حتى يحضر أمامها خلال مدة ثمانية أيام، ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر من الدائرة الخاصة بالمحكمة العليا، والذي يجوز له أن يعلن حل الحزب السياسي أو يرفض الدعوى، دون المساس، بحق الطعن أمام المحكمة الدستورية، ويصبح نافذاً من لحظة إعلانه، وإذا صدر حكم بالحل، تأمر المحكمة بإلغاء التسجيل، وإذا تم رفض الدعوى، فلا يمكن إعادة النظر فيها إلا إذا تم تقديم عناصر واقعية جديدة إلى المحكمة العليا. أما المادة (١٢) المتعلقة بـ (آثار الحل القضائي) فأشارت إلى أنه يترتب على الحل القضائي للحزب السياسي أن يتم وقف جميع أنشطة الحزب السياسي المنحل فوراً، وإن إنشاء حزب سياسي جديد أو استخدام حزب آخر مسجل لكي يواصل أو يخلف نشاط حزب تم حله يعد عملاً احتيالياً، ويحدد الحل فتح عملية تصفية الأموال، التي يقوم بها ثلاثة مصفين يعينهم المجلس وتقوم الخزانة بتخصيص الأصول الصافية الناتجة للأنشطة ذات الاهتمام الاجتماعي أو الإنساني.

وجاء الفصل الرابع حول (تمويل الأحزاب السياسية)[٢٣]، واختصت المادة (١٣) بالتمويل، فذكرت أنه يتم تمويل الأحزاب السياسية وفقاً لأحكام القانون رقم (٣) في ٢ تموز ١٩٨٧، بشأن تمويل الأحزاب السياسية، وأحكام قانون محكمة المحاسبات رقم (٢) في ١٢ أيار ١٩٨٢، وقانون عمل محكمة المحاسبات رقم (٧) في ٥ نيسان ١٩٨٨، وتتحمل الأطراف التزامات رسمية وشخصية فيما يتصل بمراقبة الأموال العامة التي يتلقونها.

وأشار القانون إلى حكم انتقالي تمثل في "تخضع الأحزاب السياسية المسجلة في سجل وزارة الداخلية عند دخول هذا القانون حيز التنفيذ لأحكامه وتحتفظ بشخصيتها القانونية وأهليتها الكاملة، دون المساس بتعديل أنظمتها الأساسية". وأن للحكومة صلاحية إصدار كل الأحكام اللازمة لتطبيق هذا القانون وتطويره، ولاسيما فيما يتعلق بقانون التأسيس والوثائق المكملة له وسجل الأحزاب السياسية المنصوص عليه في الباب الأول[٢٤].

ثالثاً : الأحزاب السياسية ودورها في الحياة الحزبية في إسبانيا

سنتناول في هذا المبحث أهم الأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية الإسبانية، والتي تعمل على الصعيد الوطني، وليس على المستوى الإقليمي، وأهمها :

١-حزب العمال الاشتراكي :

حزب العمال الاشتراكي والذي يعرف اختصاراً (PSOE) هو حزب سياسي إسباني ذو إيديولوجية ديمقراطية اشتراكية، وهو جزء من الطيف السياسي لوسط اليسار، كانت بداياته يسارية ماركسية، ولكنه انتقل تدريجياً إلى وسط اليسار، كان له دوراً رائداً في عمل النظام السياسي منذ التحول الديمقراطي في إسبانيا، فهو الحزب الذي حكم أطول حقبة زمنية بعد التحول الديمقراطي، وقد صف نفسه على مدار مائة عام منذ تأسيسه بأنه "حزب الطبقة العاملة واشتراكي وماركسي"، لكنه تخلى بعد مؤتمر عام استثنائي عقده عام ١٩٩٧ عن الماركسية مبدأ أيديولوجيّاً، وتطورت أيديولوجية الحزب بمرور سنين عمره الطويل، فبعد أن كان يؤيد في البداية مبدأ مركزية الحكم، انتقل إلى موقف يؤيد الفيدرالية في حكم أقاليم الدولة ويؤيد اندماج إسبانيا في الاتحاد الأوروبي .

تأسس حزب العمال الاشتراكي سراً في مدريد تحت قيادة بابلو إغليسياس (Pablo Iglesias) في ٢ أيار ١٨٧٩ حول نواة من المثقفين ومن عمال كان أغلبهم من عمال المطابع، ومنهم إغليسياس ذاته، وأقر اجتماع ضم أربعين شخصاً في ٢٠ تموز من العام نفسه أول برنامج للحزب، لذلك يعدّ الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني واحداً من أوائل الأحزاب الاشتراكية التي تأسست في أوروبا للتعبير عن هموم الطبقة العمالية الجديدة التي ولدت من رحم الثورة الصناعية، وللدفاع عن مصالح أفرادها، وسعى الحزب في بداياته لتجميع عمال قطاع الصناعة تحت راية الأيديولوجية الماركسية[٢٥].

عقد الحزب الاشتراكي أول مؤتمر عام له في برشلونة في العام ١٨٨٩، لكنه لم يحصل على تمثيل برلماني حتى العام ١٩١٠، عندما أصبح بابلو إغليسياس عضواً في البرلمان عن "التحالف الجمهوري الاشتراكي" الذي نشأ بين الحزب الجمهوري وحزب العمال الاشتراكي الإسباني في عهد الملك ألفونسو الثالث عشر (Alfonso XIII) لخوض الانتخابات العامة[٢٦].

وحزب العمال الاشتراكي ذو ميول جمهورية، ولكنه يؤيد النظام الملكي البرلماني في إسبانيا منذ انتهاء عهد الدكتاتورية والانتقال إلى الديمقراطية[٢٧]، واقتصادياً تخلى الحزب في ١٩٧٩ نهائياً عن مبادئه الماركسية الأولى واتبع سياسات الليبرالية الاشتراكية ككثير من أحزاب تيار الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية، واجتماعياً يدعو لتطبيق سياسات العدالة الاجتماعية وعلمانية الدولة

والتعليم، ويعد المؤتمر الثامن والعشرين للحزب في العام ١٩٧٩ نقطة تحول كبيرة في تاريخ الحزب، والذي عرف وصول فيليبي غونثاليث لزعامة الحزب، إذ تبنى الحزب خلال المؤتمر مبادئ اقتصاد السوق، متخلياً عن إرثه الماركسي، وتميزت سياسته الاقتصادية، منذ الانتقال الديمقراطي الإسباني بخط ليبرالي اجتماعي، تميز في شقه الاجتماعي بتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية، كالتعليم والصحة والتقاعد، وتميزت سياسته الاقتصادية بمحاولة خصخصة بعض القطاعات العامة، كمقاولات الطاقة والاتصالات والبنوك[٢٨].

أجريت في العام ١٩٧٧ أول انتخابات ديمقراطية بعد نهاية عهد الدكتاتورية، وخاضها فيليبي غونثالث زعيماً لحزب العمال الاشتراكي وأصبح نائباً بالبرلمان وزعيماً لأكبر أحزاب المعارضة البرلمانية، وكرر الشيء نفسه في انتخابات العام ١٩٧٩ مع زيادة عدد مقاعد حزبه البرلمانية ليصبح بديلاً ممكناً في الحكم. وفي انتخابات العام ١٩٨٢ فاز الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني بأول أغلبية مطلقة في تاريخ الديمقراطية الإسبانية الحديثة، وكان إنجازاً يمثل المرة الأولى التي يتمكن فيها حزب يساري من تشكيل حكومة منذ العام ١٩٣٦ (تاريخ بدء الحرب الأهلية الإسبانية)، وكان ذلك بمثابة إعلان انتهاء المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية وعودة الحياة السياسية إلى طبيعتها في إسبانيا [٢٩].

وفي العام ١٩٩٦ خسر الحزب الاشتراكي الانتخابات بفارق ضئيل يزيد قليلاً عن ١% أمام غريمه السياسي الأول: "الحزب الشعبي" اليميني، فقرر فيليبي غونثالث الانسحاب من مناصب المسؤولية في أجهزة الحكم، وفي العام ١٩٩٧ استقال من منصب الأمين العام للحزب، فسقط الحزب في أزمة زعامة عميقة. واختار الحزب خواكين ألمونيا (Joaquín Almunia) أميناً عاماً ومرشحاً لانتخابات العام ٢٠٠٠، إلا أن النتائج الاقتصادية الجيدة التي حققتها حكومة الحزب الشعبي وانقسامات الاشتراكيين حول زعامة الحزب أسفرت عن فوز الحزب الشعبي بالأغلبية المطلقة، فاستقال ألمونيا من منصبه. وفي حزيران ٢٠٠٠ انتخب الحزب الاشتراكي في مؤتمره العام الخامس والثلاثين خوسيه لويس ثاباتيرو (José Luis Zapatero) أميناً عاماً، كان وصوله إلى الأمانة العامة للحزب بمثابة انتصار لأفكار جيل جديد من القادة، الذين تم تنظيمهم فيما أطلق عليه اسم "الطريق الجديد". وقد اقترح هؤلاء تنفيذ تجديد أيديولوجي لمواجهة التحدي المتمثل في استعادة الحكومة التي خسرتها بعد الانتخابات العامة لعام ١٩٩٦. وتحت زعامته بدأ الاشتراكيون في استعادة شعبيتهم تدريجياً وفازوا في الانتخابات البلدية والإقليمية عام ٢٠٠٣، ثم فازوا بالانتخابات العامة التي جرت بعد أيام من وقوع اعتداءات ١١ آذار ٢٠٠٤ في مدريد، والتي

نسبها كثير من المواطنين لمشاركة إسبانيا في تحالف الحرب على العراق (٢٠٠٣) الذي أيدته حكومة الحزب الشعبي وتظاهر ضده المواطنون في شوارع البلاد. وفي العام ٢٠٠٨ عاد الحزب الاشتراكي للفوز في الانتخابات العامة، بيد أن تفجر الأزمة الاقتصادية العالمية في العام نفسه أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ولم تتمكن الحكومة الاشتراكية من معالجتها، وتفاقمت معدلات البطالة وتدهورت شعبية الحكومة، ففاز الحزب الشعبي في الانتخابات المبكرة التي أجريت في تشرين الثاني ٢٠١١ بالأغلبية المطلقة[٣٠].

عقد المؤتمر الفيدرالي الثامن والثلاثين للحزب في عام ٢٠١١ في محاولة لاستعادة الصدارة السياسية[٣١]، ومثله كمثل جزء كبير من نظرائه الأوروبيين، افتقر حزب العمال الاشتراكي إلى خطاب متسق، يتجنب سوء الفهم حول موقفه الإيديولوجي، كذلك لم يتوقف الحزب عن خسارة الأصوات في العمليات الانتخابية التي شارك فيها منذ انتخابات العام ٢٠٠٨[٣٢].

تم تعديل النظام الأساسي للحزب بموجب قرارات المؤتمر الاتحادي الثامن والثلاثين لحزب العمال الاشتراكي المنعقد في إشبيلية للمدة ٣-٥ شباط ٢٠١٢ ، من خلال الوثيقة التي صدرت عن المؤتمر والتي حملت عنوان النظام الأساسي (ESTATUTOS) [٣٣]. وفي ذلك المؤتمر اختير ألفريدو بيريث روبالكابا (Alfredo Pérez Rubalcaba) أميناً عاماً للحزب، لكنه خسر في الانتخابات العامة، ثم خسر الحزب تحت قيادته انتخابات اختيار ممثلي إسبانيا في البرلمان الأوروبي عام ٢٠١٤، فأعلن استقالته، وأجريت انتخابات أولية داخل الحزب في تموز ٢٠١٤ بين ثلاثة مرشحين وفاز فيها بيدرو سانشيز (Pedro Sánchez) وأصبح الأمين العام الجديد للحزب وخاض الانتخابات العامة في كانون الأول ٢٠١٥، ولكنه لم يفلح في هزيمة الحزب الشعبي الذي تراجع دعم المواطنين له بسبب سياسات التقشف الاقتصادي التي اتبعها وفضائح الفساد التي لاحقته، وحل الحزب الاشتراكي في المركز الثاني محققا أسوأ نتيجة في عدد مقاعده البرلمانية (٩٠ مقعداً) منذ بداية عهد الديمقراطية.

إن السنوات الخمس (٢٠١١-٢٠١٦) التي شهدت إجراء ستة عشر انتخابات عامة وبلدية وإقليمية وأوروبية في إسبانيا، أوضحت النتائج السلبية التي حققها الاشتراكيون وتراجع دعمهم[٣٤]. وبدأت نقطة التحول الحقيقية للحزب في انتخابات ٢٠ كانون الأول ٢٠١٥، عندما حصل على نسبة ضئيلة من الأصوات بلغت ٢٢,٠١%، وهو ما يعني (٩٠) نائباً، وكانت هذه هي المرة الأولى في الانتخابات العامة التي يضطر فيها حزب العمال الاشتراكي إلى التنافس على مساحته الانتخابية وناخبيه التقليديين مع الحزبين الجديدين، بوديموس وثيودادانوس[٣٥].

تمت الدعوة لإجراء انتخابات جديدة في ٢٦ حزيران ٢٠١٦، وفي هذه الانتخابات، زاد حزب العمال الاشتراكي نسبة أصواته حتى وصل إلى ٢٢,٦٣% من الأصوات الصحيحة، لكنه شهد انخفاض تمثيله إلى (٨٥) نائباً، ولم يكن تراجع دعم الاشتراكيين استثناءً لما عانت منه التشكيلات الديمقراطية الاجتماعية الأخرى في أوروبا[٣٦].

أجريت الانتخابات العامة الإسبانية في ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٩ لانتخاب البرلمان للولاية التشريعية الرابعة عشرة، وهي ثاني انتخابات عامة تنظم في العام ٢٠١٩ بعد استحالة تشكيل حكومة على ضوء نتائج انتخابات نيسان ٢٠١٩ العامة والمشاورات السياسية التي تلتها، وهي رابع انتخابات عامة تجرى خلال أقل من أربع سنوات، وحقق حزب العمال الاشتراكي المرتبة الأولى محققاً (١٢٠) مقعداً، ولكن من دون تحقيق الأغلبية. أما الانتخابات العامة الاسبانية لانتخاب البرلمان الخامس عشر فقد حقق الحزب المرتبة الثانية بعد حزب الشعب في انتخابات تموز ٢٠٢٣ محققاً (١٢٢) مقعداً في مجلس النواب، ولكن ظلت المشكلة نفسها التي تعانيها السياسة الاسبانية، وهي عدم تمكن أي من الأحزاب السياسية من تحقيق الأغلبية المطلوبة، حتى بعد تحالفه مع الأحزاب القريبة من طيفه السياسي، مما عمق من الأزمة السياسية في البلاد، والتي أدت إلى العديد من الانتخابات المبكرة خلال سنوات قريبة جداً من بعضها [٣٧].

٢-الحزب الشعبي (PP) :

الحزب الشعبي (Partido Popular) والذي يعرف اختصاراً (PP) حزب سياسي إسباني محافظ ليبرالي، يعد جزءً من الطيف السياسي لوسط اليمين، يعد أحد أكبر حزبين في إسبانيا، يجمع التيار الليبرالي وتيار الديمقراطية المسيحية، وصل إلى السلطة أول مرة في انتخابات العام ١٩٩٦، وهو صاحب ثاني أطول مدة في حكم إسبانيا ما بعد التحول الديمقراطي، ويأتي بعد الحزب الاشتراكي العمالي، ويوصف الحزب بأنه حزب إسبانيا المحافظ الليبرالي، ومن تاريخ الحزب يتضح أنه في بداياته كان ينتمي للتيار اليميني المحافظ، ولكنه تطور بمرور الزمن، ولاسيما تحت رئاسة خوسيه ماريا أثنار، ليتحول إلى حزب محافظ يعتنق أيضا مبادئ التيار المسيحي الديمقراطي والتيار النيوليبرالي، لاسيما فيما يتعلق بسياساته الاقتصادية.

أسس السياسي الإسباني مانويل فراغا الذي تولى عدداً من الوزارات في حكومات مختلفة في عهد الجنرال فرانكو حزب "التحالف الشعبي" في العام ١٩٧٦، الذي كان يمثل اتحاداً يضم أحزاباً صغيرة يترأسها ساسة ينتمون للتيار المحافظ في عهد فرانكو. وحقق التحالف الشعبي نتائج متواضعة، إذ لم تتجاوز أصوات الناخبين التي حصل عليها في انتخابات عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩

نسبة ٩%، وتلك الانتخابات فاز بها أدولفو سواريث أول رئيس حكومة دستوري منتخب بعد التحول الديمقراطي في إسبانيا على رأس ائتلاف (اتحاد الوسط الديمقراطي) [٣٨].

عقب انفراط عقد "اتحاد الوسط الديمقراطي" في العام ١٩٨١ نتيجة تفاقم المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت مرحلة الانتقال الديمقراطي وأدت إلى استقالة سواريث من رئاسة الحزب والحكومة، انضمت بعض فروع حزبه، إلى "التحالف الشعبي" الذي حصل نتيجة لذلك على ٢٥% من أصوات الناخبين في انتخابات العام ١٩٨٢، وشدد الحزب في مؤتمره في كانون الثاني ١٩٨٩ على مبادئه النيوليبرالية، وخفف من انتمائه للسياسات المحافظة القديمة، وغيّر اسمه إلى "الحزب الشعبي"، وأصبح مانويل فراغا أول رئيس للحزب الجديد[٣٩].

اختير خوسيه ماريا أثنار مرشحاً للحزب الشعبي في الانتخابات العامة بناءً على اقتراح مانويل فراغا في أيلول ١٩٨٩، وفي نيسان ١٩٩٠ انتُخِبَ أثنار رئيسا للحزب، وتمت تسمية مانويل فراغا "الرئيس المؤسس" للحزب ورئيساً شرفياً له مدى الحياة. وفي العام ١٩٩٣ أجريت انتخابات عامة فاز بها رئيس الحكومة الاشتراكي فيليبي غونزاليس وخسرها خوسيه ماريا أثنار، ولكن حزبه أصبح زعيما للمعارضة البرلمانية. وفي الانتخابات العامة التي جرت في آذار ١٩٩٦، فاز الحزب الشعبي بأغلبية ضئيلة ليضع نهاية لحقبة الحكم الاشتراكي[٤٠].

كان فوز الحزب الشعبي يعود بالدرجة الأولى إلى الوضع الاقتصادي السيء الذي كانت تعيشه إسبانيا، وفضائح الفساد التي لاحقت الحزب الاشتراكي الحاكم، فاهتم أثنار بالقضايا الاقتصادية، واتخذ سلسلة من الإجراءات أهمها تحرير الاقتصاد وخفض عجز الميزانية العامة وخصخصة بعض القطاعات والشركات الحكومية. وسمحت تلك السياسات بتطوير الاقتصاد الإسباني والوفاء بشروط "معاهدة ماستريخت"، وكانت إسبانيا من أوائل الدول التي قررت استخدام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في كانون الأول ١٩٩٧، وأدى تحسن الوضع الاقتصادي إلى فوز الحزب الشعبي في الانتخابات العامة في آذار ٢٠٠٠ بالأغلبية المطلقة[٤١].

تسببت مشاركة إسبانيا في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة للحرب على العراق في العام ٢٠٠٣، كما ذكرنا سابقاً، في تآكل شعبية الحزب الشعبي تدريجياً [٤٢]، وتسببت تفجيرات مدريد في ١١ آذار ٢٠٠٤ في خسارة الحزب الشعبي تحت قيادة ماريانو راخوي للانتخابات العامة، وعودة الاشتراكيين للحكم لفترتين تشريعيتين متتاليتين[٤٣]. ومع ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، تدهورت أوضاع إسبانيا الاقتصادية، ولم تتمكن الحكومة الاشتراكية من معالجتها، وتفاقمت معدلات البطالة وتدهورت شعبية الحكومة، ففاز الحزب الشعبي في الانتخابات المبكرة

التي أجريت في تشرين الثاني ٢٠١١ بالأغلبية المطلقة، وعاد إلى الحكم. وأدت إجراءات التقشف التي اضطرت حكومة الحزب الشعبي لتطبيقها في محاولة إصلاح الوضع الاقتصادي والإخفاق في حل مشكلة البطالة، إلى تآكل الشعبية الكبيرة التي وصل بها إلى الحكم، ففاز بأغلبية ضئيلة في الانتخابات العامة التي جرت في كانون الأول ٢٠١٥[٤٤].

وفي ٢٧ نيسان ٢٠١٥ أكد رئيس وزراء إسبانيا ماريانو راخوي ترشحه في الانتخابات التشريعية المقررة نهاية العام ٢٠١٥ لولاية جديدة، وبسبب سلسلة فضائح الفساد المالي التي تورطت فيها قيادات من الحزب، بدأ نقاش داخلي يتحدث صراحة عن ضرورة التفكير في قيادة بديلة للحزب الشعبي لاسيما بعد انخفاض تأييد الحزب الشعبي في استطلاعات الرأي، فضلاً عن عوامل أخرى أدت إلى تحول عميق في النظام الحزبي الإسباني، مع صعود أحزاب سياسية جديدة من اليسار واليمين، حزب (بوديموس) و(المواطنون) . وخسر الحزب أغلب أصواته في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٥، وبسبب بقاء إسبانيا بدون حكومة لأكثر من ستة أشهر أجريت انتخابات جديدة في حزيران ٢٠١٦، اختير راخوي أخيراً رئيساً للوزراء بدعم من حزب (المواطنين) وامتنع الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني عن التصويت، تميزت حقبة ولاية راخوي الثانية بالانتعاش الاقتصادي وتراجع البطالة، وأشرف راخوي أيضاً على الأزمة الدستورية الإسبانية ٢٠١٧–٢٠١٨، بعد استفتاء الاستقلال الكتالوني العام ٢٠١٧ والإعلان الكتالوني من جانب واحد عن الاستقلال في ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٧ ما أدى إلى فرض حكم مباشر في كتالونيا.

أعلن الحزب في برامجه السياسية العديد من النقاط الأساسية التي يعتمدها في مجمل نشاطه السياسي، نذكر منها: إنه حزب وطني ذو دعوة أوروبية، ملتزم بالحرية والديمقراطية والمبادئ والقيم الواردة في الدستور، وإنه يدافع عن وحدة إسبانيا، والتماسك الاجتماعي كمبادئ ثابتة لمشروعه الوطني، وأن لديه التزام لا يتزعزع بالحرية والحقوق الفردية وفصل السلطات، وأن مبادئه مستوحاة من قيم الحرية والديمقراطية والتسامح، وأنه ملتزم بالقدر نفسه بالمبادئ المستمدة من الليبرالية السياسية، فضلاً عن إيمانه بالعدالة الاجتماعية، والدفاع عن الأسرة ورفاهيتها كمؤسسة اجتماعية ومرجعية لقيم التضامن والتعايش، والحزب يدافع عن مبدأ التضامن بين الدولة والاتحاد الأوروبي كأداة للتماسك وتعزيز التضامن[٤٥].

أما في مجال السياسة الخارجية فقد قدم الحزب الشعبي في مؤتمره الثامن عشر في مدريد المنعقد في شباط ٢٠١٧، أفكاراً محددة في ميدان السياسة الخارجية تخص الدور السياسي لإسبانيا في أوروبا والعالم، وجاءت في وثيقة من مائة نقطة، في ثمانية أقسام هي: دور إسبانيا في

العالم، ومناهضة الشعبوية، والأمن والدفاع المشترك، ورؤيته لمستقبل الاتحاد الأوروبي، وتحقيق الازدهار الاقتصادي للمجتمع الأوروبي، والمجال الاجتماعي والرفاهية الأوروبية، وتعزيز الارتباط عبر الأطلسي، ومنطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط [٤٦].

٣-حزب بوديموس

بوديموس (PODEMOS) وتعني باللغة العربية (قادرون) هو حزب يعمل ببرنامج اليسار الاجتماعي ضد الفساد السياسي والاقتصادي في إسبانيا، وأصبح حزباً سياسياً في ١٦ كانون الأول ٢٠١٤، والوجه البارز له ومؤسسه والأمين العام هو أستاذ العلوم السياسية بابلو إغليسياس، وكان ظهوره في العام ٢٠١٤ مفاجأة كبيرة للنظام السياسي في إسبانيا، إذ شكل حضوره في أول تجربة انتخابية له بحصوله على خمسة نواب في انتخابات البرلمان الأوروبي بمجموع أصوات بلغت أكثر من ١,٢٥٠,٠٠٠ صوت صدمة للواقع الحزبي الإسباني، ومن ثم مشاركته الناجحة في الانتخابات البلدية والاقليمية في العام ٢٠١٥، وكان حضور الحزب يمثل قوة انتخابية بارزة في وقت قصير جداً .

كان ظهور الحزب نتيجة للاحتجاجات العامة التي سادت إسبانيا نتيجة الأوضاع الاقتصادية السيئة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية التي بدأت في العام ٢٠٠٨، وحقق مشروع بوديموس اختراقاً واضحاً للثنائية الحزبية في إسبانيا نتيجة تقاسم حزب العمال الاشتراكي والحزب الشعبي للمشهد السياسي. إذ سادت موجة سخط تجاه النظام السياسي والأحزاب الحاكمة، ولم تكن إسبانيا استثناءً، ولكنها كانت من بين الأكثر تضرراً في أوروبا من الأزمة، بسبب عجز الأحزاب السياسية التقليدية، وتفاقم حالات الفساد [٤٧].

أدت الأزمة إلى مرحلة من التحولات في إسبانيا أوصلت البلد لمرحلة يصعب تحملها، لاسيما وأن استجابة الحزبين الرئيسين لم تكن في مستوى الأزمة، إذ سرعان ما حاولت الحكومة تحويل أعباء وعواقب الأزمة على كاهل المواطنين، لاسيما ما يتعلق بتخفيض المعونات الاجتماعية وزيادة الضرائب، ما جعل سوق العمل أكثر هشاشة، وفقد آلاف الناس منازلهم في بلد يتم إيداع المدخرات بشكل أساسي في شراء المساكن، وبدأت الخدمات العامة بالتدهور، الأمر الذي انتج عدم استقرار سياسي، وأطلق العنان لأزمة سياسية غير مسبوقة[٤٨].

رأى قادة بوديموس المؤسسون أن معاناة الإسبان ابان الأزمة الاقتصادية التي بدأت في العام ٢٠٠٨ أججها جشع الطبقة الأوليغارشية، وأن تلك الأحداث هي التي حركت الحياة السياسية للبحث عن تيار سياسي جديد. ومن أجل فهم نجاح بوديموس يجب أخذ فرضيتين في الاعتبار،

الأولى هي أن بوديموس هو مشروع تقوده مجموعة من العقول اللامعة بشكل استثنائي أظهروا فهما عميقاً لفن السياسة، وكانوا مكيافيليين بشكل مذهل، وقد نجحوا في إثارة مخاوف النخب السياسية لنيل استحسان الناس، أما الثاني فيتمثل بأن الأزمة الاقتصادية التي بدأت في العام ٢٠٠٨ أدت إلى ظهور أزمة سياسية واجتماعية وثقافية حققت فيها الأحزاب الشعبوية الأوروبية تقدماً في عموم القارة [٤٩].

كان مؤسسو بوديموس يتأملون هذه التغيرات كلها، وكانت جامعة كومبلوتنسي في مدريد التي ينتمون إليها أولئك بمثابة فسحة للتجارب الاجتماعية والسياسية على المستوى النظري كما التطبيقي، وهناك عدد كبير من الأساتذة والطلاب في صلب المنظمات ومجموعات الطلاب الجامعيين، وقد اجتمعت مجموعات عدة من الطلاب الجامعيين ابتداءً من العام ٢٠١١ من أجل صياغة مبادرة "شباب بلا مستقبل" (Juventud Sin Futuro) التي نشأت كنقيض للتدابير المناهضة للمجتمع التي طبقتها الحكومة الإسبانية، وتزعم هذه المنظمات الشبابية أن النظام الرأسمالي غير عادل، وترى أن من واجبها "التدخل سياسياً في الجامعات التي تنتمي إليها، فتدمج بين الصرامة الفكرية والتطرف، والشرعية والعصيان" [٥٠]. وقد يثار سؤال مهم وهو ما الذي يدعو مجموعة من اليسار الراديكالي إلى اختيار الشكل التقليدي للحزب كاستراتيجية للتغيير؟ وربما يعود ذلك الأمر إلى سببين، يتمثل الأول بقناعتهم أن الشرعية التي منحها دستور العام ١٩٧٨ للديمقراطية لم تعد قادرة على دعم النظام السياسي، والثاني أن الحزب كمؤسسة سياسية يمكن أن يكون منظماً للجماهير المشتتة وغير المنتمية للأحزاب التقليدية [٥١].

كان يوم ١٥ أيار ٢٠١١ بداية لتظاهرة في مدريد قام بها الشباب الإسباني المتضرر من الأزمة الاقتصادية، واجتازت التظاهرة (ساحة سول)، وهي الساحة المركزية في مدريد، ضد حكومة ثاباتيرو، وسميت تلك التظاهرات بحركة ١٥ مايو (15M) [٥٢]. وكانت تلك التظاهرات الشرارة الأولى التي انبثقت منها لاحقاً فكرة بوديموس كما أكد مؤسسها إغليسياس، الذي حاول تجاوز عثرات اليسار الأوروبي، إذ أنه يعتقد أن اليسار بحاجة لخطاب جديد ليتمكن من هزيمة أعدائه التاريخيين المتمثل بالبرجوازية والرأسمالية، لذلك كانت فكرة بوديموس أنه سيكون حزباً شعبوياً يعطي استمرارية للأحلام السياسية لليسار [٥٣].

أعلن الأعضاء السبعة المؤسسون في ١١ آذار ٢٠١٤ أنه تم تسجيل بوديموس كحزب سياسي، وانتخب بابلو إغليسياس أمينا عاماً للحزب [٥٤]. وأطلق بوديموس في العام ٢٠١٤ دعوة عبر الانترنت لإنشاء برنامج الحزب لانتخابات البرلمان الأوروبي، وكانت طريقة إعداده تتمثل

بجمع مقترحات الأعضاء عبر الانترنت، وبعد تنقية المقترحات تم تقديمها للتصويت عبر الانترنت أيضاً، وقد كرر الحزب هذه الطريقة لتصميم برنامجه الذي خاض به الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠١٥ . وكان جمع التبرعات عبر الانترنت مثال آخر، إذ كان لتلك الطريقة أثر مهم في انتخابات البرلمان الأوروبي، واستخدم الأنموذج نفسه في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ عبر حملة (Ruta Del Cambio) والتي تعني (طريق التغيير)[٥٥].

وكانت أطروحة بوديموس بالنسبة للانتخابات البرلمانية الأوروبية تركزت على أن تكون السلطة مسؤولة أمام الشعب، ولاسيما في قطاع الطاقة، والديون، ووضع فريق تابع للحركة استراتيجية لمكافحة الفساد، واقترحت تقصير مدة ولاية الممثلين السياسيين وخفض أجورهم[٥٦]. وفي تلك الانتخابات التي جرت في ٢٥ أيار ٢٠١٤، فاجأت بوديموس إسبانيا وأوروبا من خلال كسر الثنائية الحزبية بين الحزبين اللذين كانا يحتكران الساحة السياسية الإسبانية منذ الانتقال الديمقراطي. كانت نتائج الانتخابات استثنائية بحيث جمع الحزبان الرئيسان أقل من ٥٠% من الأصوات، في حين كانا يملكان في العام ٢٠٠٩ أكثر من ٨٠%، أما بوديموس فقد حصلت على ٨% من الأصوات و٥ نواب منتخبين في البرلمان الأوروبي[٥٧].

وفي الانتخابات العامة التي جرت في ٢٠ كانون الأول ٢٠١٥ أحتل بوديموس المرتبة الثالثة على مستوى إسبانيا بمجموع أصوات بلغ ٣,١٩٨,٥٨٤ صوتاً، أي ما نسبته ١٢,٦٩% من المشاركة الانتخابية، و(٤٢) نائباً، وفي الانتخابات الثانية التي جرت في ٢٦ حزيران ٢٠١٦ حصل بوديموس من خلال ائتلاف (Unidos Podemos) على (٤٥) نائباً و ١٢,٤٢%، وحصل عموم الائتلاف على (٧١) نائباً و ٢١,١٥% [٥٨].

ويعدّ التغيير الذي حصل في انتخابات كانون الأول ٢٠١٥ يعبر عن رغبة حقيقية للمواطنين الإسبان بتحقيق تغيير في السياسات المتبعة، لأسباب كثيرة أهمها تدهور الاصلاحات المتعلقة بالضمان الاجتماعي، وتدهور الظروف المعيشية للعمال وأصحاب الأعمال الحرة، وخفض الانفاق العام[٥٩]. فضلاً عن ذلك فقد مثلت تلك النتائج زيادة في الاستقطاب السياسي في إسبانيا بعد كسر الثنائية الحزبية بظهور حزبي بوديموس والمواطنون (Ciudadanos)[٦٠].

استمر امتداد (بوديموس) الانتخابي في الانتخابات العامة في العام ٢٠١٦ ، وكان في كل مرة يأكل من جرف حزب العمال الاشتراكي، ذلك أن التنافس في انتخابات العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ كان ضمن الكتلة الايديولوجية نفسها، فقد نافس (بوديموس) حزب العمال الاشتراكي، بينما نافس حزب المواطنون الحزب الشعبي. وفي الانتخابات البرلمانية في نيسان ٢٠١٩ حصل بوديموس

على ما يقرب من (٤) ملايين صوت، لكن المشهد السياسي بدأ بالتغير لاسيما بعد دخول حزب فوكس (VOX) اليميني المتطرف إلى الساحة السياسية، وحصوله على (١٢) مقعداً، وتحالفه مع الحزب الشعبي الذي اقترب من أطروحات اليمين المتطرف، وقد أظهرت تلك الانتخابات أن السبيل الوحيد للخروج من خطر الفكر اليميني المتطرف يتمثل بحكومة ائتلافية تضع الأجندة الاجتماعية والحوار الإقليمي في مركز الصدارة، إلا أن حزب العمال الاشتراكي كان يسعى لانتخابات جديدة، وبالفعل تم الذهاب إلى انتخابات برلمانية جديدة في ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٩، وحصل بوديموس خلالها على (٥٢) مقعداً، وأفرزت الانتخابات أيضاً الحاجة إلى الذهاب لحكومة ائتلافية، ويرى بوديموس أن دخوله الحكومة الائتلافية يعد فرصة لتعزيز الديمقراطية في إسبانيا، وتعزيز الحقوق الاجتماعية، والنسوية، والعدالة الضريبية[٦١].

أعلن حزب بوديموس، الشريك في الحكومة الائتلافية في إسبانيا في ١٣ حزيران ٢٠٢١ رسميا انتخاب إيوني بيلارا البالغة (٣٣) عاماً رئيسة جديدة له في أعقاب استقالة زعيم الحزب ومؤسسه بابلو إغليسياس، وقالت بعد التصويت في الحزب الذي بدأ يشهد تراجعاً في نسبة تأييده "يجب أن ينمو بوديموس، نواصل العمل على تحقيق تقدم اجتماعي جديد"[٦٢].

٤-حزب فوكس (VOX)

أثار ظهور حزب فوكس، وصعوده السريع جدلاً كبيراً في السياسة الإسبانية حول الطبيعة الأيديولوجية لهذا الحزب الجديد، وتوجهاته، إذ يعدّ الحزب منظمة يمينية متطرفة، تتناسب مع خصائص أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، وتعتمد أيديولوجيته على مزيج من القومية وكراهية الأجانب، ورؤية استبدادية للمجتمع مرتبطة بقيم القانون والنظام، بيد أن هذا الاستبداد لا تتجلى فيه الرغبة في إقامة نظام استبدادي، فضلاً عن أنها لا تستخدم العنف لأغراض سياسية، وتعدّ النزعة القومية هي العنصر الذي يميز حزب فوكس عن الأحزاب المحافظة التقليدية. وقد أثارت ظاهرة ظهور وصعود اليمين المتطرف في أوروبا اهتمام العديد من الخبراء في الأوساط الأكاديمية وكذلك المواطنين والصحفيين[٦٣]. وفي السنوات الأخيرة، زادت هذه العائلة من الأحزاب السياسية من نجاحها الانتخابي، فضلاً عن مشاركتها في الحكومات الائتلافية في جميع أنحاء القارة الأوروبية[٦٤]. وفي إسبانيا كان يعدّ وضع اليمين المتطرف بأنه "حضور غائب"[٦٥]، إلا هناك من أكد أن في إسبانيا "بعض" العوامل التي يمكن أن تساهم في ظهور حزب يميني شعبوي متطرف، وتشهد على ذلك مواقف السكان إزاء الهجرة ووجود استياء ديمقراطي حاد بعد الأزمة الاقتصادية. ولكن هناك ثلاثة متغيرات تعيق ظهور الأحزاب المتطرفة في إسبانيا: أولها وجود صراع مهم بين

المركز والأطراف يحجب النقاش حول الهجرة، وهي قضية رئيسة بالنسبة للأحزاب السياسية اليمينية، وثانيها نجاح الحزب الشعبي تقليدياً في استراتيجيته المتمثلة في ضم الناخبين الأكثر يمينية إلى مشروعه السياسي، وأخيراً النظام الانتخابي الذي يمثل عائقاً مهماً أمام ظهور هذه الأحزاب وتوطيدها [٦٦].

تأسس حزب فوكس (ويعني الصوت باللاتينية) في كانون الأول ٢٠١٣ بانشقاق يميني عن الحزب الشعبي، بمشاركة بعض كوادره السابقة الأكثر محافظة، الساخطين على ما عدّوه سياسات اقتصادية باهتة من جانب الحزب الشعبي، ورد فعل ضعيف ازاء الانفصاليين في كتالونيا وبلاد الباسك، لذلك أصبح التعبير الشائع لاحقاً، بمجرد إنشاء حزب فوكس، هو الإشارة إلى الحزب الشعبي كونه "الجناح اليميني الجبان"، زاعمين ضمنياً أنهم على يمين الشعبيين، ولكنهم تجنبوا مع ذلك الوقوف إلى جانب اليمين المتطرف وفضلوا تسمية أنفسهم بـ "يمين الوسط الوطني"، وتمت صياغة بيانه الأول، بعبارات مقبولة نسبياً لعامة الناس من خلال الإعلان عن أن حزب فوكس يعد مشروعاً تتمثل أهدافه بتوحيد الأمة، وتحقيق كفاءة الدولة، وتحسين جودة المؤسسات، وضمان النزاهة وتعزيز النمو الاقتصادي لصالح جميع المواطنين[٦٧].

يتشابه حزب فوكس مع الحركات اليمينية المتطرفة الأخرى في أوروبا، مثل الجبهة الوطنية في فرنسا أو حزب البديل من أجل ألمانيا، فحزب فوكس معادٍ للمهاجرين، ومعادٍ للمسلمين، ومشكك في عناصر الاتحاد الأوروبي. ويستند الحزب بشكل كبير على القومية والعودة إلى "التقاليد" في القضايا الاجتماعية، فالأمة الإسبانية، كما يقول الحزب، ينبغي لها أن تعطي الأولوية لسكانها بدلاً من الترحيب بالمهاجرين، وينبغي لها أن تشكك في الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وينبغي لها أن تعارض حقوق المثليين، بما في ذلك زواج المثليين، وحظر الإجهاض، وإغلاق الملاجئ التي تؤوي القاصرين الأجانب، وعلى النقيض من بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة التي أكدت على المركزية بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية، فإن حزب فوكس يعدّ ليبرالياً فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، مؤكداً على خفض الضرائب ودور الدولة في الاقتصاد والبرامج الاجتماعية [٦٨].

تميزت السنوات الأولى لحزب فوكس بالتنظيم الضعيف، ففي حين بذل الحزب جهوداً لتطوير تنظيمه، فإن النمو الانتخابي فاق التطور التنظيمي، فقد طمح حزب فوكس إلى تطوير تنظيم حزبي كامل، وأنشأ فروعاً محلية وإقليمية ووطنية، لاسيما منذ الوصول إلى المؤسسات السياسية في إسبانيا في عامي ٢٠١٨-٢٠١٩[٦٩]. وحاول حزب فوكس بناء نظام حزبي مركزي للغاية، وأن

أعلى هيئة تنفيذية هي اللجنة التنفيذية الوطنية التي تنتخب من قبل الجمعية العامة بالاقتراع بالقائمة المغلقة، وتضم اللجنة ١٢ عضواً فقط (بما في ذلك الرئيس وثلاثة نواب للرئيس والأمين العام وأمين الصندوق)، والمناصب الفردية الرئيسة هي الرئيس، الذي يتمتع بأعلى الصلاحيات التنفيذية والتمثيلية، والأمين العام، الذي يتولى الوظائف التنظيمية، واللجنة التنفيذية الوطنية وهي الهيئة الحزبية المهيمنة، أما الجمعية العامة فهي رسمياً أعلى هيئة في الحزب، وتضم جميع أعضاء الحزب، ولا توجد هيئة أوسع لاتخاذ القرار منها [٧٠].

أصدر حزب فوكس بيانه التأسيسي (Manaifiesto Fundacional) ليكون منطلقاً لعمله في الوسط السياسي الإسباني، وذكر الحزب في بيانه تحت عنوان **(بياننا)** أن فوكس هو مشروع سياسي لتجديد وتعزيز الحياة الديمقراطية الإسبانية بهدف توحيد الأمة، وتحقيق كفاءة الدولة، وتحسين جودة المؤسسات، وضمان نزاهة الموظفين العموميين، وتعزيز النمو الاقتصادي، مؤكداً أنه نظراً لتدهور الدولة الدستورية إلى دولة حزبية وعدم قدرة القوتين السياسيتين الوطنيتين الكبيرتين على تصميم وتنفيذ الإصلاحات العميقة التي يحتاجها النظام المؤسسي والقانوني، فمن الضروري أن تظهر خيارات جديدة من المجتمع المدني القادر على الاستجابة للأزمة الهيكلية التي تمر بها إسبانيا. وذكر الحزب عن مبررات تأسيس الحزب: أن إسبانيا تمر بأزمة متعددة وعميقة ذات طبيعة نظمية تؤثر على اقتصادها ومؤسساتها ووحدتها الوطنية ومعنويات المجتمع، وأن الفضائح التي تتراكم وتطال الأحزاب السياسية الرئيسة في البلاد والمتورطة في قضايا فساد خطيرة، أغرقت المجتمع الإسباني في إحباطهم وأثارت سخطهم، لذلك يعتقد الحزب أنه من الضروري أن تكون هناك خطوات قوية تستجيب لهموم ومطالب الشعب الإسباني. وفي مجال الديمقراطية، يرى الحزب أن الدولة الدستورية تحولت إلى دولة حزبية، فالارتباط بين النواب والمواطنين يكاد يكون معدوماً، والقوائم المغلقة التي أعدتها قيادات الأحزاب، تؤدي بشكل واضح إلى تدهور مشاركة المواطنين في الشأن العام[٧١].

اشترك حزب فوكس لأول مرة في الانتخابات الأوروبية في أيار ٢٠١٤، وكان المرشح أليخو فيدال كوادراس، الرئيس السابق للحزب الشعبي في كتالونيا (١٩٩١-١٩٩٦) وعضو جناحه الأكثر محافظة، فاز الحزب بنسبة ١,٦% فقط من الأصوات ولم يحصل على أي مقاعد، إذ كان التشكيل السياسي الجديد على بعد (٢٠٠٠) صوت فقط من الفوز بمقعد في البرلمان الأوروبي . وبعد بضعة أشهر ترك فيدال كوادراس الحزب زاعماً أنه لا يريد المساهمة في تشتيت أصوات اليمين في مواجهة التطرف اليساري، وكان أداء الحزب ضعيفًا في الانتخابات البرلمانية الوطنية

في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ (٠,٢% في كل منهما). وكان ذلك عندما كسر حزبا (بوديموس) و (المواطنون) هيمنة الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني والحزب الشعبي في النظام الحزبي الوطني في إسبانيا، وعندما غادر فيدال كوادراس حزب فوكس، انتخب عضو البرلمان الباسكي السابق سانتياغو أباسكال رئيساً للحزب، ومن ثم تمت إعادة انتخابه في آذار ٢٠١٦، وشارك حزب فوكس تحت قيادة أباسكال في جميع المنافسات الانتخابية التي جرت، لكنه لم يحقق أي نجاح حتى انتخابات الحكم الذاتي في إقليم الأندلس، الاقليم الأكثر اكتظاظًا بالسكان في إسبانيا، التي جرت في كانون الأول ٢٠١٨. وبدافع من الأزمة الانفصالية في كتالونيا، اكتسب التشكيل الجديد زخماً وقوة، وتفاجأ بحصوله على أكثر من ١٠% من الأصوات وما يصل إلى اثني عشر مقعداً في البرلمان الأندلسي، وفي الانتخابات العامة كرروا نتائجهم بشكل نسبي، ولكن بعد مرور شهر انخفضت نسبة أصواتهم في الانتخابات الأوروبية والإقليمية والبلدية بشكل كبير، ومع ذلك، فقد تمكنوا من تجاوز ٦% من الأصوات[٧٢].

أصبح حزب فوكس متطرفاً بشكل تدريجي منذ أن عزز أباسكال نفسه زعيماً للحزب، وحدثت نقطة التحول في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٧، عندما شارك التشكيل السياسي الجديد في اجتماع اليمين الشعبوي الراديكالي الأوروبي في ألمانيا، وفي نيسان ٢٠١٨ التقى أيضاً مع ستيف بانون كبير الاستراتيجيين في إدارة دونالد ترامب، الذي ربط حزب فوكس بوضوح بالاتجاه اليميني الجديد في أوروبا، وعند حصوله على تمثيل في البرلمان الأوروبي في أيار ٢٠١٩، اختار التشكيل السياسي الإسباني الجديد الجلوس على مقاعد مجموعة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين بقيادة لوبان وسالفيني[٧٣] .

وفي الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني ٢٠١٩، فاز حزب فوكس بنسبة ١٥% من الأصوات، مما جعله ثالث أكبر حزب في البرلمان بنسبة ١٥% من المقاعد، واقترب من الحزب الشعبي (٢١%)، وتفوق على الوافدين الجدد السابقين حزب المواطنين (٧%) وحزب يونيداس بوديموس (١٣%). وفي الحقبة ما بين أيار وتشرين الثاني ٢٠١٩، أجرت إسبانيا انتخابات أوروبية ومحلية وإقليمية في (١٢) منطقة، إذ فاز حزب فوكس بمقاعد في سبعة برلمانات إقليمية، وفي انتخابات الباسك وجاليكيا عام ٢٠٢٠، حيث كانت الهويات الوطنية الطرفية أكثر بروزاً، لم يحصل إلا على مقعد واحد في البرلمان الباسكي. ومع ذلك، في عام ٢٠٢١، دخل البرلمان الكتالوني بنسبة ٨٪ من المقاعد، متجاوزاً الحزب الشعبي والحزب الاشتراكي العمالي [٧٤].

الخاتمة :

يعدّ نجاح التجربة الإسبانية في التحول الديمقراطي مثالاً يحتذى لكل الدول التي تسعى للتحول من الأنظمة الشمولية والديكتاتورية، فضلاً عن أنها نقطة تحول في تاريخ إسبانيا، وتتمثل قوة التجربة الإسبانية في أن النظام قاد بنفسه عملية إصلاح سياسي طويلة انتهت إلى تكريس نظام ديمقراطي قوي.

وأفرزت تلك التجربة نظاماً حزبياً تطور بتطور التجربة الديمقراطية، فبعد أن شهدت الحياة السياسية ما بعد التحول مباشرة عدداً كبيراً من الأحزاب السياسية، ترشَّدت فيما بعد إلى حزبين رئيسين قادا الحياة السياسية في البلاد طوال عقود عديدة، هما حزب العمال الاشتراكي، والحزب الشعبي. حتى حدثت الأزمة الاقتصادية في أوروبا عموماً، وإسبانيا خصوصاً، في العام ٢٠٠٨، وما تبعها من آثار جسيمة على الاقتصاد الإسباني، الأمر الذي أثار مشاكل اجتماعية وسياسية كبيرة، مما مهد الظروف لظهور عدد من الأحزاب الإسبانية التي أخذت حيزاً مهما في الحياة السياسية، سواء في داخل إسباني، أو في البرلمان الأوروبي، وأهمها حزب بوديموس، وحزب فوكس، وحزب المواطنين .

الهوامش:

[١] حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٤٥.

[٢] البارو سوتو كارمونا، إسبانيا طريق التغيير والانتقال إلى الديمقراطية، ترجمة قاسم عبد الكريم، ديوان للنشر، مدريد، ٢٠١٥، ص ٤٥ .

[٣] المصدر نفسه، ص ٣٠-٣١ .

[4] Julio Básquets, Militares y Demócratas – Memorias de un fundador de la UMD y diputado socialista, Plaza & Janes, Barcelona, 1999, p. 68.

[5] Raymond Carr, y Juan Pablo Fusi, España de la dictura a la democracia, Planeta, Barcelona, 1979, p. 47.

[٦] البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص ٤٨ .

[7] Álvaro Soto, La transición a la democracia España 1975-1982, Alianza editorial, Madrid, 1998, p. 66 .

[٨] البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص ٥٩ .

[٩] استثنى هذا القانون في بدايته الحزب الشيوعي الإسباني من التعددية السياسية، وعدّه من القوى السياسية المتطرفة، إلا أنه بعد أشهر من ذلك أدخلت حكومة سواريث الأولى تعديلاً عليه، نص على عدّ الحزب حزباً شرعياً، والسماح له بالعمل السياسي، والمشاركة في الانتخابات الديمقراطية الأولى في ١٥ حزيران ١٩٧٧ .

[10] Julio Básquets, op.cit, p. 70 .

[١١] البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص ٦٦ .

[١٢] المصدر نفسه، ص ٦٧ .

[13] Julio Basquets, op.cit, p. 72 .

[١٤] البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص ٧٠-٧١ .

[١٥] تشارلز تيللي، الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص ٢٥٢.

[16] Santos Julia, Los sosialistas en la Politica española 1879'1982,Taurus, Madrid, 1996, p. 126.

[17] Fernando puell de la Villa, Historia del ejercito en España, Alianza editorial, Madrid, 2000, p. 79 .

[18] Javier Tusell, y Álvaro Soto, Historia de la transicion 1975-1986, Alianza editorial, Madrid, 1996, p. 124.

[١٩] ينظر نص قانون الأحزاب السياسية في إسبانيا، منشور على الرابط :

https://www.boe.es/eli/es/lo/2002/06/27/6

[20] Ibid .

[21] Ibid.

[22] Ibid.

[23] Ibid.

[24] Ibid.

[٢٥] ستار جبار الجابري، حزب العمال الاشتراكي ودوره السياسي في إسبانيا، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٩، تشرين الأول ٢٠٢٤، ص ٤.

[26] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, El Partido Socialidta Obrero Español: de la hegemonia a la decadencia, Revista Española de Cincia Politica, Num. 44, Julio 2017 , p. 248.

[٢٧] حول التحول الديمقراطي في إسبانيا ينظر : ستار جبار الجابري، تجربة التحول الديمقراطي في إسبانيا وإمكانية الإفادة منها في العراق، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣٠، ربيع ٢٠١٩ .

[٢٨] ألبارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص ١٤١.

[٢٩] المصدر نفسه، ص ١٠٥.

[30] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 254 .

[٣١] منذ ذلك الحين، وباستثناء البرنامجين الانتخابيين المقدمين للانتخابات العامة في كانون الأول ٢٠١٥ وحزيران ٢٠١٦، لم يكن لدى الحزب الاشتراكي العمالي تجديد أيديولوجي واضح، إذ اقتصر الأمر على الحفاظ على الخطوط البرامجية الأساسية التي أقرها مؤتمر ٢٠١٤.

[32] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 255 .

[33] El Partido Socialista Obrero Español, ESTATUTOS, 2015. See :
https://www.psoe.es/media-content/2015/04/Estatutos-Federales-38-Congreso-Federal-PSOE.pdf

[34] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, p. 250.

[35] Roberto Villa Garcia, Espña en las urnas – Una historia electoral 1810-2015, Catedra, Madrid, 2016, p. 182.

[36] Santiago Delgado-Fernandez Y Angel Cazorla-Martin, op.cit, pp. 251-252.

[٣٧] ستار جبار الجابري، حزب بوديموس (PODEMOS) ودوره السياسي في إسبانيا ، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٤، تموز ٢٠٢٣، ص ١٢.

[٣٨] ستار جبار الجابري، الحزب الشعبي (PP) ودوره السياسي في إسبانيا، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد الثامن، حزيران ٢٠٢٣، ص ٢٣.

[39] [39] Manuel Sánchez De Dios. La Disciplina De Partido En Los Grupos Parlamentarios Del Congreso De Los Diputados.1996. Departamento de Ciencia Política y de la Admón. II Facultad de CC. Políticas y Sociología Universidad Complutense- Somosaguas 28223 – Madrid, p. 13-14.

[40] Ibid, p. 14.

[٤١] ستار جبار الجابري، الحزب الشعبي، ص ٢٥.

[٤٢] قررت حكومة الحزب الشعبي برئاسة خوسيه ماريا أثنار تأييد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في استعدادهما لغزو العراق في عام ٢٠٠٣، إذ عبرت عن هذا الموقف خلال تبادل الزيارات للرئيس جورج بوش وتوني بلير وخوسيه ماريا أثنار بين واشنطن ولندن ومدريد، واللقاء الذي جمع القادة الثلاثة في (جزر الأزور) البرتغالية الذي تم فيه التأكيد على قرار الغزو، فضلاً عن تصويت الحكومة الإسبانية المؤيد لكافة القرارات والمقترحات الأمريكية في مجلس الأمن الدولي بشأن العراق.

Esther Barbe, La Unión Europea en las relaciones internacionales, Madrid. Tecnos, 2014, p.65.

[٤٣] ستار جبار الجابري، إسبانيا والعراق دراسة في العلاقات وإمكانية إفادة العراق من التجربة الإسبانية، ابصار ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠٢١، ص ٢٨-٢٩.

[٤٤] ينظر : الحزب الشعبي الإسباني، على الرابط :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2016/1/31/

[45] El Partido Popular. Memoria subida a la web en 2017/05, p.17-18. https://transparencia.pp.es/wp-content/uploads/2017/05/principios-y-valores.pdf

[46] Pablo Casado , 18 congreso del Partido popular... 5 ponencia europea y nuestro papel en el mundo,Madrid, febrero. 2018, p. 1-3 .

[47] Unai Ahedo Rodriguez, Podemos y el Populismo, Facultad de ciencias sociales la comunicación, Julio 2015, p. 4.

[48] Documento Politico – Podemos, p. 8, en : https://podemos.info/wp-content/uploads/2020/06/2020_06_Documento_politico_Podemos.pdf

[49] Angel Rivero, ¿ Que es Podemos ?, Revista Latinoamericana De Politica Comparada, vol. 14, Julio 2018, p. 47-48.

[50] Pere Rios, A NEW POLITICAL FORCE. Podemos Is Breathing New Life into a Decadent Democracy, El Pais, May 29, 2014.

[51] Yolanda Meyenberg, Disputar la democracia. El caso de podemos en España, Revista Mexicana de ciencias Politicas y Sociales, num 230, mayo-agosto de 2017, p. 224.

[٥٢] حركة ١٥ مايو: وهو حدث اجتماعي بدأ بسلسلة من المظاهرات في جميع أنحاء الأراضي الإسبانية في ١٥ مايس ٢٠١١ إذ عبر المواطنون عن استيائهم من الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ وتخفيضات المساعدات الاجتماعية، وكان التركيز الأكبر في ساحة سول في مدريد ، إذ احتج أكثر من ٢٠٠٠٠ شخص على هيمنة البنوك، وبحثًا عن ديمقراطية تشاركية أكثر بكثير، وفي نهاية الحدث، قرر العديد من الذين حضروا المظاهرة، بشكل مرتجل، التخييم في ساحة سول وسط مدريد، لمزيد من التفاصيل ينظر :

Daniel Perez G. , 15M: origen, significado y qué fue el movimiento de los indignados del 15 de mayo, AS (España), 14 de mayo 2021 .

[53] Angel Rivero, op.cit, p. 50-51.

[54] Unai Ahedo Rodriguez, op.cit, p. 4.

[55] Bescansa, Carolina, Iñigo Errejón, Pablo Iglesias, Juan Carlos Monedero, Ana Dominguez, and Luis Giménez. Claro Que Podemos. De La Tuerka a La

Esperanza Del Cambio En España. Barcelone: Los Libros Del Lince, Nov. 2014. Paru en Français aux Editions Indigènes, Mai 2015.

[56] Ortiz, Jean. «Podemos Et La Machine à Perdre» L'Humanité, July 22, 2015.

[57] Rios, Pere. «A NEW POLITICAL FORCE. Podemos Is Breathing New Life into a Decadent Democracy.» El Pais, May 29, 2014.

[58] Documento Politico – Podemos, op.cit, p. 11 ; Yolanda Meyenberg, op.cit, p. 238.

[59] PSOE, Ofrecimiento del PSOE a las demas formaciones Politicas progresistas y de izquierda Podemos, p. 2 , in :

https://www.psoe.es/media-content/2016/02/Documento-oferta-PSOE-a-partidos-izquierda-podemos.pdf

[60] Jordi Rodriguez Virgili, Aurken Sierra Iso y Idoia Portilla Manjon , Cuarenta años de Polarizacion ideologica en España, Revista Empresa y Humanismo, Vol. XXV, N. 2, 2022, p. 89.

[61] Jordi Rodriguez Virgili, Aurken Sierra Iso y Idoia Portilla Manjon, op.cit, p. 92, 94.

[٦٢] بوديموس تختار رئيساً جديداً للحزب، منشور على الرابط :

https://arabic.euronews.com/2021/06/13/spain-podemos-party-elects-new-president

[63] Tim Bale, Cinderella and her ugly sisters: the mainstream and extreme right in Europe's bipolarizing party systems, West European Politics, No. 3, 2003, p.68.

[64] Joan Antón-Mellón y Aitor Hernandez- Carr, El crecimiento electoral de la derecha populista en Europa : parametros ideologicos y motivaciones sociales, Politica y Sociedad, No. 53 (1), 2016, p. 18 ; Cas Mudde, Three decades of populist radical right parties in Western Europe: So What? , European Journal of Political Research, No. 52 (1), 2012, p. 5.

[65] Xavier Casals, La ultraderecgha española : una presenica ausente 1975-1999, Historia y Politica : Ideas, Procesos y Movimintos, No. 3 , 2000, p. 148.

[66] Sonia Alonso y Cristobal Rovira, Spain: no country for the Populist Radical Right?, South European Society and Politics, No. 20 (1) , 2014, p. 21.

[67] Astrid Barrio & Sonia Alonso Sáenz de Oger and Bonnie N. Field , VOX Spain: The Organisational Challenges of a New Radical Right Party, Politics and Governance, Volume 9, Issue 4, 2021, p. 241.

[68] Looks : Li Zhou , Vox, Spain's hard-right party, explained, see Official website of the Vox Party:

https://www.vox.com/world-politics/23801966/spain-elections-2023-results-vox-far-right-partido-popular

[69] D. Albertazzi & S. Van kessel, Right-wing populist party organization across Europe: The survival of the mass party? Introduction to the thematic issue, Politics and Governance No. 9 (4), 2021, p. 224-225.

[70] Astrid Barrio, Sonia Alonso Sáenz de Oger, and Bonnie N. Field , VOX Spain: The Organisational Challenges of a New Radical Right Party, Politics and Governance, Volume 9, Issue 4, 2021, p. 243.

[٧١] ينظر: النص الكامل للبيان التأسيسي (Manaifiesto Fundacional) لحزب فوكس على الموقع الرسمي للحزب والمنشور على الرابط :

https://www.voxespana.es/biblioteca/espana/nosotros/gal_a45b90181103095110.pdf

[72] Carles Ferreira, Vox as representative of the radical right in Spain: A study of its ideology, Revista Española de Ciencia Politica, 2019, p. 76-77 .

[73] Richard Whitaker y Philipp Lynch, Understanding the Formation and Actions of Eurosceptic Groups in the European Parliament: Pragmatism, Principles and Publicity, Government and Opposition, No. 49 (2) , 2013, p. 236.

[74] S. J. Turnbull-Dugarte, Selfies, policies, or votes? Political party use of Instagram in the 2015 and 2016 Spanish general elections, Social Media Society, No. 5 (2), 2019, p. 6-8.